

المقدمة

هذا هو العدد ١٠٠ من مجلة قضايا إسرائيلية، التي انطلقت قبل ٢٥ سنة. كانت المجلة خلال كل هذه السنوات، ولا تزال، تحاول أن تعثر على لغتها وموقعها، وأن تحدد أجندتها وأهدافها البحثية. وليس من السهل تحديد أجندة بحثية لمجلة عربية فلسطينية تصدر في رام الله، في ظل احتلال يرسّخ أقدامه، ويوسّع مشروعه الاستيطاني، ويتحوّل بسرعة إلى مزيج من الاحتلال، والأبارتهايد، والتطهير العرقي معًا.

مرّت المجلة بمراحل عديدة، من الانتفاضة الثانية، مرورًا بحروب غزة المتكررة، وصولًا إلى حرب الإبادة الأخيرة. في مراحل معينة من تاريخ المجلة، وبخاصة في عقدها الأول ومنتصف العقد الثاني، انتشر لدى بعض النخب العربية والفلسطينية بصيص أمل بإمكانية التوصل إلى شكل من أشكال الحل الوسط مع إسرائيل، يتيح إقامة نوع من الكيانية الفلسطينية، أقرب إلى ما يشبه الدولة، وإن كان في واقع الأمر أقرب إلى كانتونات متفرقة. لكن مع تعمق الاستيطان في البداية، ثم الحروب المتكررة على غزة، وآخرها حرب الإبادة المفتوحة، وتصعيد التطهير العرقي في

الضفة، أصبح من الواضح أن إسرائيل غير معنية بحلول وسط مع الفلسطينيين، ولا مع العالم العربي، وليست بحاجة إلى التطبيع أصلًا. فهي تكتفي بالوضع الراهن الذي يضمن لها الأرض ويضمن لها الأمن، دون التنازل عن أي شيء. في ظل هذه الظروف، يطرح السؤال نفسه: ما معنى وجدوى وأهمية دراسة إسرائيل؟ وما الهدف من دراستها أصلًا؟ وما هو دور الدراسات الإسرائيلية في مثل هذا المناخ السياسي؟

هناك توجّه، لا يخلو من بعض المنطق، يقوم على فرضية مفادها أنه إذا كان ثمة مشروع فلسطيني-عربي يهدف إلى مواجهة إسرائيل والانتصار عليها، وهزيمة الصهيونية، وإنهاء المشروع الاستيطاني الاستعماري في فلسطين، فما وجه الضرورة في دراسة إسرائيل؟ أو، على الأقل، إذا كان لا بد من دراستها، فيجب أن تكون هذه الدراسة مندمجة ضمن مشروع وطني تحرري يهدف إلى القضاء على المشروع الصهيوني وهزيمته، وكل ما هو غير ذلك يُعدّ مضرًا. ولم يُعدّ مضرًا؟ لأنه، وفق هذا المنطق، فإن الإيغال في فهم إسرائيل يعني، ضمن ما يعنيه، تطبيع وجودها، والتعوّد على منطقتها، وتقمّص منظورها، ورفع الحاجز النفسي بين الدارس/الباحث

الفلسطيني وبين المشروع الصهيوني، بما يؤدي إلى نوع من «الحميمية» المفرطة التي لا تستقيم مع منطق النضال والمقاومة. وهو ما يفترض الإبقاء على مسافة معيّنة مع موضوع البحث، كي يبقى حدُّ أدنى من الجفاء، باعتبار أن هذا الجفاء ضروري للفعل السياسي المقاوم لإسرائيل.

أميل إلى الاعتقاد بأنه لا توجد طريقة واحدة أو منهج واحد للدراسات الإسرائيلية، وأن المنهج قد يتغير تبعاً لهدف الدراسة. ولا شك في أن مشاريع سياسية مختلفة تحتمل، إلى حدّ ما، مشاريع بحثية مختلفة. وأقول «إلى حدّ ما» لأنني أعتقد أن عملية الدراسة البحثية لمجتمع أو دولة ما، حتى حين تكون في سياق مشروع تحرري، تنطوي على أجندة بحثية للباحث/الدارس تستمد منطقتها من موضوع البحث نفسه، وليس بالضرورة من أهداف سياسية وطنية عامة. ما أقصده هو أنه يجب أن يبقى هناك هامش من الاستقلال النسبي للبحث الأكاديمي والفكري عن المشروع السياسي الذي يعمل في إطاره، لأن غياب هذا الهامش يجعل من المتعذّر على البحث أن يرفد المشروع السياسي الذي يُفترض أن يخدمه. فلكي تتمكن المشاريع البحثية والفكرية من خدمة مشروعها السياسي، عليها أن تأخذ منه مسافة معيّنة؛ وإلا تحوّلت إلى نسخة طبق الأصل عنه، تكرر أخطاءه، وتستسخ مقولاته، بدل أن تضيف إليه ما هو جديد أو تستأنف عليه.

عدا عن ذلك، ثمة خلل في الاعتقاد بالأولوية المطلقة للمشروع السياسي، بمعنى أنه يجب أولاً إقرار المشروع السياسي، ثم يأتي المشروع البحثي-الفكري ليخدمه. فهذا التسلسل يفترض وجود إمكانية لبناء مشروع سياسي من دون الخوض في أسئلة البحث والتحليل والدراسة. غير أن هذا الافتراض ضرب من المستحيل، إذ لا يمكن إنتاج أي مشروع سياسي رصين من دون الدراسة، ومعرفة القوى التي يجب مواجهتها، وتحليل طبيعتها، ومواطن قوتها ومواطن ضعفها. إن الجهد التحليلي والفكري ليس مجرد «موظف» في خدمة المشروع السياسي، وكأن السياسي مشروع قائم بذاته يحدد أهدافه بمعزل عن المشاريع البحثية والفكرية. على العكس، فالعلاقة بينهما علاقة تداخل وتكوّن متبادل، لا علاقة تبعية ميكانيكية.

لكن يجب أن أعترف شخصياً بأنه في مرحلة معيّنة قد يحدّد المشروع السياسي وطبيعة المرحلة نوعية الأجنحة البحثية. فليس من الحكمة دراسة الموضوعات والجوانب المختلفة للمجتمع الإسرائيلي في سنوات الحرب بالطريقة والعدسات الفاحصة نفسها كما لو كانت المنطقة متجهة نحو نوع من المصالحة. كما أن ما يحتاج صانع القرار العربي والفلسطيني إلى معرفته إبان فترة أو سلو يختلف عمّا هو ضروري معرفته إبان حرب الإبادة على غزة. إلا أن هذه الفروق في الأجنحة البحثية هي ضرورات بحثية ينبغي أن يفرضها الباحث على نفسه، لا أن يفرضها رجل السياسة على الباحث. ولكي يظل الباحث على صلة بحياة مجتمعه وقضيته، عليه أن يكون قادراً على تحديد الأسئلة المهمة في كل مرحلة، وأن يسعى إلى الإجابة عنها بأدواته البحثية والفكرية، لا بمجرد تكرار المقولات السياسية الدارجة. إن جزءاً من دوره كباحث، وكناشط سياسي ومناضل وطني، أن يناضل من موقعه هو، وبأدواته المعرفية الخاصة به.

أضف إلى ذلك أنه يجب الانتباه إلى أننا، حين نتحدث عن العلوم الإنسانية والاجتماعية، نكون أمام مجال يختلف عن العلوم الطبيعية؛ إذ إن موضوع الدراسة في العلوم الإنسانية ليس مجرد موضوع، بل هو (أي موضوع الدراسة) ذات فاعلة بحدّ ذاتها، له مشاريعه وإرادته ورغباته وفهمه الخاص للواقع. وعندما ندرس الصهيونية، فإننا ندرس أولاً أفعالها وممارساتها وأثرها المادي على حياة الفلسطينيين، لكن الدراسة لا يمكن أن تنتهي عند هذا الحد. فجزء أساسي من البحث يقتضي دراسة الطريقة التي تفهم بها الصهيونية نفسها، وكيف يفسّر المواطن الإسرائيلي الصهيوني مشروعها، وطبيعة الرواية التي يرويها لنفسه، والآليات التي يحافظ من خلالها على توازنه النفسي والعقلي رغم مشاركته في حرب الإبادة التي يخوضها. إن فهم الصهيونية يعني، ضمن ما يعنيه، فهم طبيعة فهمها لذاتها.

إن إحدى المشكلات الحقيقية في الفكر الصهيوني تكمن في إيغاله في الخطأ المعاكس: إذ تميل الصهيونية إلى تحليل ذاتها وفهمها من خلال نوايا الفاعل الصهيوني وحدها، من دون النظر إلى العالم المادي خارج الذات، أي من دون «النظر من الشباك» إلى أثر

مشاريعها على الآخرين، وبالأساس على الفلسطينيين وعلى واقعهم المادي. يؤدي ذلك إلى انغماس الصهيوني «المتوسط» بذاته، ومشكلاته، وتاريخه، بوصفها عالمًا مكتفياً بذاته ومنفصلاً عن محيطه، ما يغذي نرجسية مفرطة لا تعير آلام الآخرين أي انتباه، ولا تقيم لها وزناً أو اعتباراً، لتنتهي بنظرة عرقية عنصرية استعلائية. لكن أي دراسة وافية لأي ظاهرة يجب أن تبدأ من تجلياتها المادية والبنوية الظاهرة، ومن صيرورة تشكّلها، بغض النظر عن نوايا الذوات الفاعلة. مع ذلك، لا يمكن للدراسة أن تنتهي عند هذا الحد؛ فمن الضروري، كما ذكرت، الالتفات إلى الطريقة التي تفهم بها الذات الفاعلة أفعالها. إن فهم هذا الفهم هو أحد الجوانب التي لا بد من دراستها؛ صحيح أنه ليس الجانب الوحيد، وقد لا يكون الأهم، لكنه من دون شك جانب مهم وضروري.

إلا أن ارتباط الأجنحة البحثية بالأجنحة السياسية قد يأخذ شكلاً آخر أكثر صرامة. فمن يعتقد، مثلاً، أن مصير اليهود في فلسطين هو العودة إلى أوروبا من حيث أتوا، سيجد أن اهتمامه بالدولة والمجتمع الإسرائيلي سيكون محدوداً، على اعتبار أن وجودهم ليس سوى ظاهرة عابرة لا تستحق الدراسة، وأن أقصى ما ينبغي الانشغال به هو تلك الجوانب التي قد تُسهم في انهيار المشروع وعودة اليهود إلى دولهم.

غير أنني أميل إلى الاختلاف مع هذا المنطق في أمرين أساسيين. أولاً، بغض النظر عن طبيعة الأهداف السياسية، فإن الافتراض بأن الاستراتيجية السياسية وحدها هي التي تحدد نوع الدراسات الضرورية يفترض سلفاً كيف ولماذا تنهار الدول والمجتمعات والمشاريع الاستيطانية، قبل إخضاعها لدراسة عينية ومعقّمة. وثانياً، لا بد أن أعترف بأنني، بحكم عملي محرراً في المجلة، قد قدّمت ونشرت دراسات تنطلق من افتراض أن شكلاً من أشكال الوجود الجمعي اليهودي-الإسرائيلي سيبقى قائماً هنا، معنا، بصرف النظر عن طبيعة الحل السياسي المطروح: دولتان أو دولة واحدة، علمانية فردية أو ثنائية القومية. وهذا يعني أن الدراسات المنشورة لا تقتصر على سؤال كيفية مواجهة هذا المجتمع، وعنصريته، وطابعه الكولونيالي، وسبل إنهاء الاحتلال، بل تسعى أيضاً إلى وضع أسس معرفية للتعامل مع هذا المجتمع في المستقبل.

في هذا السياق، يمكن القول إن ثمة فرقاً جوهرياً بين مركز دراسات إسرائيلية في إيران، أو في لبنان، أو في رام الله. فدرجة ارتباط الحياة اليومية للمواطن الفلسطيني في رام الله بما يجري في تل أبيب تختلف جذرياً عن درجة ارتباط سكان جنوب لبنان بما يحدث هناك وبالقرارات المتخذة فيها. والأمر ذاته ينطبق في الاتجاه المعاكس: فما يحدث في جنين قادر على التأثير في حيفا بطريقة لا يمكن لما يحدث في بيروت أن يؤثر بها. إن هذا المستوى من التأثير المتبادل بين المجتمعين يفرض الحاجة إلى نوع معين من الدراسات، قد لا تفرض نفسها بالضرورة إذا كان مركز البحث في السعودية أو إيران أو لبنان.

مع ذلك، من الضروري التنبيه إلى أن الاقتراب من الحدث الإسرائيلي—من آليات صنع القرار، إلى البنية التنظيمية، والبناء الاقتصادي، والمنظومة القضائية، والصراعات الاجتماعية، وغيرها—يجب أن يتم بوعي نقدي، لا بسذاجة بحثية. على الباحث أن يدخل إلى موضوعه مسلحاً بأسئلة وهموم محددة، وأن يستجوبه كما يفعل المحقق الذكي مع المشتبه به: بأسئلة دقيقة ومقصودة، تضيء جوانب بعينها من الواقع الإسرائيلي، دون غيرها.

قد نكون قد وُفقنا في هذا المسعى، وقد يكون نجاحنا محدوداً، وقد نكون أخفقنا. وفي حال أخفقنا، فإننا نأمل ونسعى إلى أن يصححنا قراءنا الكرام، وأن يبقى باب الحوار والاجتهاد مفتوحاً، في إطار سعي متواصل لتطوير مشروع دراسات إسرائيلية من وجهة نظر فلسطينية، يهدف إلى إنهاء الاحتلال والعنصرية والبنية الكولونيالية، ضمن أفق تحرري إنساني.

رئيس تحرير مجلة

قضايا إسرائيلية

بروفسور رائف زريق